رد الاشاعرة
علي ادعياء السلفية
في مسألة اثبات الصفات الخيرية

إعداد

د/ جمال سعد محمود جمعه

أستاذ العقيدة والفلسفة

كلية اصول الدين - القاهرة

١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

رد الاشاعرة علي ادعياء السلفية في مسألة اثبات الصفات الخبرية

جمال سعد محمود جمعه
قسم العقيدة والفلسفة - كلية اصول الدين - القاهرة
الإيميل : gamalsad22@azhar.edu.eg

الملخص

الناظر في هذا البحث يجد انه يعالج موضوعًا معاصرًا ينبض بنبض الوقت الذى نعيشه الآن ، حيث يقدم ردود أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية للقارئ الكريم على الفكر المنحرف والمفاهيم المغلوطة التى اعتنقها أدعياء السلفية المعاصرة ومن نحا نحوهم من أولئك الذين أخذوا بظواهر النصوص الدينية ، حيث يرد على هذا الفكر السقيم ويصحح المفاهيم المغلوطة التى شاعت عند أرباب هذا الفكر الذين يسمون أنفسهم بالسلفية المعاصرة ، وليتهم اتبعوا منهج السلف الصالح بل إنهم غيروا وبدلوا تمامًا بحسب أهواءهم وأغراضهم ، وأخطر ما في هذا الفكر إنه تمسك بظاهر النصوص وألغى العقل تمامًا من حسابه ، بل أنكر المجاز في القرآن الكريم والسنة النبوية ، فلم يلتزم بقاعدة لغوية أو عقدية أو دينية ، على أن النتائج المترتبة على هذا الفكر أوقعتهم في شناعات كثيرة ، فالتمسك بظاهر النصوص أوقعهم في التشبيه والتجسيم في النصوص الموهمة للتشبيه التى ظنوها صفات خبرية لله تعالى ولم يقل أحد من أهل السنة أن النصوص الموهمة للتشبيه من صفات الله تعالى فخالفوا بذلك نص القرآن والسنة والإجماع على بطلان هذا الزعم ، كما أن هذا الفكر المنحرف أدى بهم إلى الوقوع في براثن تكفير المسلمين ،وذلك لأنهم تمسكوا بظاهر النصوص.

وقد عالج هذا البحث الأمور الآتية:

عدم الالتزام بالتخصص وهذا مخالف لقوله تعالى﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾ [1]. فضلاً عن أن الرويات التى استشهدوا بها مثل حديث الفرق الواردة في معظم كتب الفرق قد زادوا فيه واعتبروا أنفسهم هم الفرقة الناجية ، على أن هذه الزيادة في الحديث كما قال أهل السنة لم يصح منها شئ ، وقد ساق البحث موقف الأشاعرة والماتريدية الذين توسطوا بين النقل والعقل ، فلم يقولوا بظاهر النص كما قال أدعياء السلفية ، ولم يحكموا العقل في النص كما أدعى بعض المعتزلة ، ومن أبرز الدعاوى الباطلة التى إدعاها أرباب السلفية إن أهل السنة قد رجعوا عن التأويل وتمسكوا بظاهر النص ، وهذا قول باطل تكذبه نصوص أهل السنة والواقع المشاهد حيث إن أهل السنة قد ردوا على هذا الفكر وبينوا منهجهم الصحيح القائل بالنصوص الموهمة للتشبيه على التفويض أو التأويل فالمسلم مخير في أن يأخذ بهذا أو ذاك قال اللقانى) : وكل نص أوهم التشبيها .. أوله أو فوض ورم تنزيها (، ثم إن هؤلاء من أدعياء السلفية المعاصرة ومّن قبلهم من الوهابية وابن تيمية ومن نحا نحوهم قد أولوا بعض النصوص الموهمة للتشبيه وكتب السنة وشروحها وأقوال العلماء المعنيين بهذا الأمر شاهد على ذلك

الكلمات الافتتاحية : الاشاعرة –السلفية– الصفات – المعتزلة –الرد.

(1) سورة النحل – عجز الآية ٤٣ – وسورة الأنبياء – عجز الآية ٧ .

The response of the Ash'ari to the claims of Salafism in the issue of proving charitable qualities

Gamal Saad Mahmoud Gomaa

Department of Creed and Philosophy – Faculty of Fundamentals of Religion – Cairo

Email: gamalsad22@azhar.edu.eg

Abstract:

The viewer in this research finds that it deals with a contemporary topic pulsating with the pulse of the time we live now, as it provides the responses of the Sunnis from the Ash'aris and Maturidi to the reader on the deviant thought and misconceptions embraced by the pretenders of contemporary Salafism and those who towards them from those who took the phenomena of religious texts, where he responds to this sick thought and corrects the misconceptions that have become common when the owners of this thought who call themselves contemporary Salafism, and may they follow the approach of the righteous predecessors, but they They changed and changed completely according to their whims and purposes, and the most dangerous

thing in this thought is that it adhered to the apparent texts and completely canceled the mind from his account, but denied the metaphor in the Holy Qur'an and the Sunnah of the Prophet, did not adhere to the rule of linguistic or doctrinal or religious, that the consequences of this thought fell into many atrocities Adhering to the apparent texts fell them in the analogy and embodiment in the texts of the illusion of analogy, which they thought qualities of news of God Almighty and did not say one of the Sunnis that the texts of the illusion of analogy of the attributes of God Almighty violated the text of the Qur'an and Sunnah and the consensus on the invalidity of this claim, and that this deviant thought led them to fall into the clutches of infidelity of Muslims, because they adhered to the apparent texts.

This research dealt with the following matters:

Failure to adhere to specialization and this is contrary to the Almighty's saying, "Ask the people of remembrance if you do not know." In addition to the narrations that they cited such as the hadith of the

teams contained in most of the books of the difference has increased it and considered themselves the surviving band, but this increase in the hadith as said by the Sunnis is not true of them, the research has led the position of the Ash'aris and Maturidi who mediated between transport and reason , They did not say the appearance of the text as said by the pretenders of Salafism, and did not rule the mind in the text as claimed by some Mu'tazila, and one of the most prominent false claims claimed by the owners of Salafism that the Sunnis have reverted from interpretation and adhered to the appearance of the text, and this is a false statement belied by the texts of the Sunnis and the reality of the viewer as the Sunnis have responded to this thought and showed their correct approach to the illusory texts of the analogy on the mandate or interpretation, the Muslim is chosen to take this or Al-Laqani said: (And every text is the illusion of analogy.. the first or the authorization of a tumor that is pursued), and then these pretenders of contemporary Salafism and before them from Wahhabism, Ibn Taymiyyah and those towards them have given some illusory texts

to the analogy, the books of the Sunnah and its explanations, and the sayings of the scholars concerned with this matter are a witness to that.

Key words: Ash'ari – Salafism – attributes – Mu'tazila – response.

تمهيد

إن حراسة العقيدة الإسلامية والدفاع عنها أمر واجب على كل مسلم ، طالما أنه يعُد العُدة لذلك ، والإسلام يحارب بضراوة من التيارات المعاصرة الإلحادية وغير الإلحادية ، وشبهات تثار هنا وهناك ، فلا بد من الرد عليها والوقوف في وجه كل من يورد شبهة أو يثير فكرة تمس العقيدة ، والناظر في القرآن الكريم يجد أنه قد اتخذ منهجين للدفاع عن العقيدة **الأول** :

منهج الهدم ، وهو هدم للعقائد الموروثة من اليهود والنصارى واالصابئة وغيرهم.

والثانى : منهج البناء ، وهو بيان المنهج الصحيح الذى يرتكز عليه أساس العقيدة.

ويجدر بنا قبل أن نرد ردًا تفصيليًا على متأخرى السلفية المعاصرة الذين امتلأت المكتبات بكتبهم ، وشاعت عقيدتهم في كل العالم العربى ، وقبل أن نبيَن أن هذا المنهج الذى سلكوه هو عينه منهج الوهابية وابن تيمية ومن نحا نحوه ، من أدعياء السلفية المعاصرة ، أقول نذكر بإيجاز شديد بعض الفرق الإسلامية التى خرجت عن منهج الإمام الأشعرى في قضايا العقيدة ، حيث نجد المعتزلة الأوائل تسلحوا بما يتسلح به خصومهم من العلوم العقلية والفلسفية ، ولكن تحت سطوة هذه العلوم كان للمعتزلة غلوً وإفراط في استعمال الأدلة العقلية ، فقد جعلوا الشرع تابعًا للعقل ، وتأولوا النصوص لتوافق منهجهم العقلى ، وعلى الجانب المقابل نجد الحشوية ومتأخرى السلفية الذين بالغوا في استعمال المنهج النصى لدرجة أن بعضهم أجرى كل النصوص على ظاهرها فأوصله هذا المنهج

إلى الوقوع في التشبيه والتجسيم ، وبين هؤلاء وهؤلاء توسط الأشاعرة والماتريدية فانتهجوا منهجًا وسطًا زاوجوا فيه بين النقل والعقل فكان منهجهم منهجًا وسطًا معتدلاً لا إفراط فيه ولا تفريط وكانوا بهذا خير ترجمة لما كان عليه السلف.

فإتباع المنهج الصحيح في فهم العقيدة وأصولها إنما يكون بالرجوع إلى قواعد تفسير النصوص وتأويلها وأصول الاجتهاد ، والنظر في مبادئ الأحكام ، والرجوع إلى هذه القواعد والنصوص هو واجب المسلمين كلهم في سائر العصور ، مادام منضبطًا بقواعد الاجتهاد ، فلا يختص بالرجوع إليها والانضباط بها سلف دون خلف ، ولا يمتاز السلف عن الخلف في ذلك إلا بأن لهم فضل الالتفات إلى هذه القواعد والشعور بمدى الحاجة إليها. [٢]

وإذا كان هذا واضحًا فإنه من الخطأ بمكان أن نعمد إلى كلمة السلف فنصوغ منها مصطلحًا جديدًا طارئًا على تاريخ الفكر الإسلامى ألا وهو " السلفية المعاصرة " فنجعله عنوانًا مميزًا تندرج تحته فئة معينة من المسلمين تتخذ لنفسها من معنى هذا العنوان مفهومًا معينًا ، وتعتمد فيه على فلسفة مغايرة للآخرين في فهم النصوص وتتخذ من نفسها حاكمًا على الآخرين وتعمد إلى رميهم بالكفر تارة أو بالشرك والتبديع تارة أخرى.

وإذا كان هذا المنهج أدى بمتأخرى السلفية إلى تفسير النصوص الدينية على ظاهرها والوقوع في التشبيه والتجسيم لأنهم خلطوا بين هذا المنهج ومنهج السلف الحقيقى الذى يفوض هذه النصوص المتشابه من

([٢])الشيخ يوسف النبهانى وموقفه من السلفية المعاصرة – دراسة تحليلية نقدية / إعداد الباحث / أحمد سيد يونس عويس – ص / ٢ – ط / ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م .

حيث الكيفية إلى الله تعالى ، أقول إذا كان ذلك كذلك فإن هذا المنهج قد أدى بهم إلى الوقوع في مشاكل عقدية خطيرة على أن دعاوى السلفية المعاصرة دعاوى قديمة ، فهم يرددونها على مر العصور والدهور ، وهى في الوقت نفسه دعاوى حديثة نظرًا لكثرة إتباعهم الذين يكثرون يومًا بعد يوم ، ونظرًا لانتشار أفكارهم ومعتقداتهم فإننا لا نمل من تفنيد هذه الآراء والمعتقدات لأنها أفكار تصدر بالوراثة عن غير متخصص في العقيدة ، هذه الأفكار المتطرفة الغالية تتسرب إلى عقول الشباب وينخدع بها الكثير منهم تدعونا إلى أن نقوم بمناقشة أصحابها وتفنيد معتقداتهم ليكون الشباب على بصيرة من أمره ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حيى عن بينة ، وهذه المعتقدات اعتنقها بعض الباحثين المعاصرين الذين انتسبوا إلى السلفية المعاصرة ووقعوا فيما وقعت فيه السلفية من تشبيه وتجسيم لتمسكهم بظاهر النصوص الدينية ، وهم يمثلون خطرًا على المسلمين كالمشبه والمجسمة ، والفرق الضالة الأخرى . ويتمثل ردنا على هؤلاء وأولئك في الأمور التالية:

الأمـــر الأول : عدم الالتزام بالتخصص.

الأمر الثانى :الروايات التى أوردها بعض الباحثين تتعارض مع صريح القرآن الكريم وأقوال العلماء.

الأمر الثالث :الأشاعرة توسطوا بين النقل والعقل.

الأمر الرابع :موقف الأشاعرة من النصوص الموهمة للتشبيه.

الأمر الخامس :التأويل ومذهب السلف.

تعقيب

الأمر الأول

عدم الالتزام بالتخصص

الأمر الأول

عدم الالتزام بالتخصص

إن عدم الالتزام بالتخصص قد يؤدى إلى وقوع الباحثين في مشاكل عقدية جسيمة ، فقضايا العقيدة لا تبعد كثيرًا عن قضايا علم الكلام ، كما أنها تتميز أيضًا بأنها قضايا تراثية ، ومراجع التراث المواقف والمقاصد ، العقائد العضدية وغيرها لا يستطيع فهمها فضلاً عن قراءتها غير متخصص ، وكما قال البعض كل عقيدة تفسير وحديث ولا عكس فبينهما العموم والخصوص المطلق ، كما يقول المناطقة ، وهذا ليس تقليلاً من شأن علوم التفسير والحديث وغيرهما وإنما هو حق وواقع يعرفه المتخصص في الدراسات العقدية ، فضلاً عن أن الدراسات الكلامية فرض كفاية إذا قام بها البعض سقط الحكم عن الباقين ، ولو كانت سهلة ويسيرة لما كانت كذلك ، بل كانت فرض عين على الجميع ، وكذلك الدراسات الفقهية تأخذ الحكم نفسه ، وسأكتفى بثلاثة أمثلة فقط ، واحد للدراسات الكلامية وآخر للدرسات الفقهية ، والدراسات الحديثية.

إن الإمام الغزالى رحمه الله تعالى بيّن في الاقتصاد في الاعتقاد حكم تعلم علم الكلام ، كما بيّن كذلك أن العوام يجب أن يعزلوا تمامًا عن علم الكلام ووضع ذلك في كتابه " إلجام العوام عن علم الكلام " ويقصد بالعامى هنا المثقف والأديب والنحوى وغيرهم ، يقول الإمام الغزالى في " الاقتصاد في الاعتقاد) " إن التبحر في علم الكلام ليس فرض عين وذلك أنه لا يجب على كافة الخلق إلا التصديق الجازم وتنقية القلب من الشكوك ، وأيضًا إن الاشتغال بعلم الكلام فرض كفاية بالرغم من أن أكثر

الفرق تشوش عقائدهم بسبب مباحث علم الكلام ، ومما يبيِّن ذلك أن الاشتغال بعلم الكلام من فروض الكفايات ما يلى:

١- إن إزالة الشكوك في أصول العقائد واجب ، وورود الشك في بعض العقول ممكن حتى ولو كان في أحوال قليلة.

٢- الدعوة إلى الحق بالأدلة والبراهين أمر مهم في الدين.

٣- كثيرًا ما يظهر مبتدع ويحاول تضليل أهل الحق بإثارة الشبه , عليه الاشتغال بالفقه فإن الحاجة إليه أهم ، والوقائع فيه أكثر ، فلا يستغنى أحد في ليله ونهاره عن الاستعانة بالفقه [٣].

وإذا كان هؤلاء الباحثون المعاصرون الذين ينتسبون إلى السلفية المعاصرة في حكم العوام في نظر الإمام الغزالى ونحن نوافقه على ذلك ، فإننا سنقتبس من كتابه إلجام العوام عن علم الكلام للإمام الغزالى نصًا آخر كدليل يبيِّن أنه كان الأولى بهم أن يربئوا بأنفسهم عن الوقوع في براثن السلفية المعاصرة وأخطاءها الجسيمة فضلاً عن الانتساب إليها ، كما جاء في كتاب إلجام العوام عن علم الكلام للإمام الغزالى في ثوب سلفى صرف لأن المخاطبين به لا يطيقون سواه ،ولذا كان المطلوب في حقهم أن يمسكوا عن الحديث فيما يتجاوزه حتى لا يضلوا ، وهذا الإمساك هو المعبر عنه " بالإلجام " في عنوان الكتاب ، ولما كان النص المتشابه سببًا من أسباب تشعب الفرق والآراء فإن حقيقة المراد به ينبغى أن تساق

(٣)الاقتصاد فى الاعتقاد – الإمام أبو حامد الغزالى – تحقيق / محمد مصطفى أبو العلا- ص – ١٩ /الناشر/ مكتبة الجندى .

في إطار من التقديس ثم التصديق ، ثم الاعتراف بالعجز ، ثم السكوت ، ثم الإمساك ثم الكف ثم التسليم لأهل المعرفة . [٤]

والإمام الغزالى في هذا النص يؤكد لنا أن غير المتخصص لا يجوز له أن يقحم نفسه في قضايا العقيدة لأنه ليس أهلاً لها كما يؤدى به إلى الالتزام بظاهر النص إلى الوقوع في التكفير والعياذ بالله ، وكذلك التشبيه والتجسيم.

أما ما يتعلق بالدراسات الفقهية ، فإن ذلك المنهج الذى سلكه غير المتخصص قد يؤدى به إلى التعصب لمذهب واحد ويغيب عنه أن الفتوى قد تتغير بتغير الظروف والملابسات والعصور طبقًا لواقع المسلمين.

أخرج الإمام مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " : لا يمنع أحدكم جاره خشبة يغرزها في جداره." [٥]

ونص الحديث يقضى بوجوب استجابة الجار لرغبة جاره إذا أراد أن يضع سقفًا على جدار بينهما ، ولكن على المفتى في هذه الواقعة أن يضع في اعتباره الواقع المحيط بهذه القضية ، فإذا كان لا يضر مالك الجدار فإن من الواجب عليه الاستجابة لطلب جاره إعمالاً للحديث ، ورفضه طلب الجار يوقعه في الإثم لمخالفته نهى الرسول صلى الله عليه وسلم إذا اعتبرنا أن لا ناهية أو مخالفة ما يجب أن يتصف به الجدار

---

(٤) إلجام العوام عن علم الكلام – الإمام الغزالى – رسالة ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالى – ص / ٦١- ط / دار الكتب العلمية بيروت لبنان – ١٤٠٦ هـ - ١٩٩٦ م .

(٥) تنوير الحوالك شرح موطأ الإمام مالك للإمام السيوطى – ج / ٢ – ص / ٢١٨ – ط / دار المعرفة بيروت .

بالسقوط لأنه غير مؤسس بطريقة سليمة ، فإن رفض الجار لا يوقعه في الإثم لأن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن الضرر ، فيما أخرجه مالك في الموطأ) لا ضرر ولا ضرار.

وقد رتب الفقهاء على هذا الحديث مجموعة كبيرة من القواعد الفقهية ، والجمع بين الحديثين ضرورى في مثل هذه الحالة ، وإذا أفتى أحد بمقتضى الحديث دون النظر إلى الواقع فقد أخطأ ، وبذلك يكون المفتى واجب الفتوى بما يلائم النص و الواقع ، والرسول صلى الله عليه وسلم لا يمكن أن يأمر بما يضر.

ومن الأمثلة الفقهية الدالة على ذلك أيضًا حج المعتدة ، فإن الأئمة الأربعة اخذوا برأى عمر وابن عمر فقد منع عمر المعتدات عدة الوفاة من الخروج للحج بحجة أن الحج لا يفوت ويمكن تأخيره إلى عام آخر ، أما العدة فليس لها وقت موسع فإذا ما فاتت فلا يمكن تداركها ، وبأن العدة حق الله والعبد ، أما الحج فحق الله فقط فوجب تقديمها ، وخالفت عائشة ، وابن عباس وعطاء[٦].

فعن عروة بن الزبير قال : خرجت عائشة بأختها أم كلثوم حين قتل زوجها طلحة بن عبيد الله إلى العمرة ، والفتوى بجواز خروج المعتدة للحج هو الأصوب إذا وضعنا في الاعتبار الظروف المحيطة حيث أن الحج أصبح بالقرعة ، وإذا ما فات فلا يمكن تعويضه ، ومما يجعل الجواز هو

---

(٦) أحكام القرآن لابن عربى – ج / ١ – ص / ٢٠٩ – ط / دار المعرفة بيروت ، وأيضًا : الأم – للإمام الشافعى – مع مختصر المزنى – كتاب الشعب – مصر – ج / ٥ – ص / ٢١١ – دار الكتاب العربى – بيروت ، المغنى للإمام ابن قدامة – ج / ٩ – ص / ١٨٥ –المطبعة السلفية – مصر.

الأولى رأى عائشة ومن معها ومادام فوات العدة يجعلها مقدمة عن الحج فكذلك فوات الحج في ظروفنا المالية يجعله مقدمًا سيما وأن الجمع بينهما ممكن كما فعلت عائشة ومن معها.

وأما التمسك بظاهر الأحاديث النبوية التى تؤدى بأرباب السلفية المعاصرة إلى الوقوع في التكفير نظرًا لجهلهم ببعض النصوص الشرعية التى رفعت عن أصحاب المعاصى اسم الإيمان فاستلزم ذلك في نظرهم وصفهم بالكفر ومن هذه النصوص قوله صلى الله عليه وسلم " لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن [٧]، وقوله صلى الله عليه وسلم "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه." [٨]

فالزنا وعدم محبة الخير للمؤمن يناقضان الإيمان حسب ظاهر النص وعليه قاسوا غيرها من المعاصى ، فصار مرتكب المعصية عندهم كافرًا لأنه ليس مؤمنًا بظاهر نص النبى صلى الله عليه وسلم ، لكن المحققين من أهل السنة والجماعة ردوا هذا الفهم المغلوط للنصوص بدلالة نصوص أخرى جمعوها إليها ، وخلصوا منها إلى فهم يُعمل جميع النصوص ، ولا يضرب بعضها ببعض فلئن وصف الزانى بعدم الإيمان فإن النبى صلى الله عليه وسلم لم يرفع أصل الإيمان ، لأنه شهد بإمكان دخوله الجنة . ففى حديث أبى ذر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال ما من عبد قال " لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الحنة :قلت : وإن

---

(٧) صحيح البخارى – كتاب الحدود – باب لا يشرب الخمر – ج / ٦ ص / ١٥٧ – حديث رقم ٦٧٧٢ .

(٨) صحيح البخارى – كتاب الإيمان – باب من الإيمان أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه / ج/ ١ –ص/١٢ حديث رقم ١٣ .

زنى وإن سرق : قال : وإن زنى وإن سرق : قلت : وإن زنى وإن سرق : قال : وإن زنى وإن سرق قال : وإن زنى وإن سرق رغم أنف أبى ذر[٩] ."

ومما ينبغى الإشارة إليه إن الناظر في آيات القرآن الكريم يجد أنه قد تكرر قوله تعالى:﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾[١٠]مرتين ، مرة في سورة النحل ، ومرة في سورة الأنبياء ، وفى هاتين الآيتين تأكيد على أن المسلم لا يأخذ الفتوى من غير أهلها وإنما يسأل المشتغلين والمتخصصين من العلماء ، يقول الإمام القرطبى في تفسير هذه الآية : قال : ابن عباس أهل الذكر – أهل القرآن ، وأهل العلم والمعنى متقارب.[١١]

وفى هذه الآية دليل على أنه يجب الرجوع إلى أهل الاختصاص والاحتكام إليهم عند الاختلاف في أمر من الأمور.

---

(٩) صحيح البخارى – كتاب اللباس – باب الثياب البيض – ج/٧ – ص / ١٤٩ – حديث رقم ٥٨٢٧

(١٠) سورة النحل – عجز الآية ٤٣ – وسورة الأنبياء – عجز الآية ٧ .

(١١) تفسير القرطبى – ج/ ١٠ – ص / ٩٨ ، ج/١٨ – ص / ٤١٤- تحقيق / أحمد البردونى . إبراهيم أطفيش – الناشر / دار الكتب المصرية – ط / الثانية ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م .

الأمر الثانى

الروايات التى أوردها بعض الباحثين المعاصرين في إثبات الصفات الخبرية لله تعالى تتعارض مع صريح القرآن الكريم والسنة النبوية وأقوال العلماء

الأمر الثانى

الروايات التى أوردها بعض الباحثين المعاصرين في إثبات الصفات الخبرية لله تعالى تتعارض مع صريح القرآن الكريم والسنة النبوية وأقوال العلماء

الناظر في الروايات التى أوردها بعض الباحثين المعاصرين وهى على كثرتها إلا أنها لا تنهض دليلاً على إثبات الصفات على ظاهرها لله تعالى ، قال أحد الباحثين في إثبات العلو والفوقية والاستواء على العرش وهذا الخطيب البغدادى يروى في كتابه) شرف أصحاب الحديث (ص 57 أبان شرحه لحديث) تفترق أمتى إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة (، عن أبى الحسن بن محمد بن عبد الله بن بشر قال :رأيت النبى صلى الله عليه وسلم فقلت : من الفرقة الناجية من ثلاث وسبعين فرقة ؟ فقال : أنتم يا أصحاب الحديث [١٢]، يعنى لكونهم دون سواهم من يثبتون أحاديث الصفات ويفهمونها على النحو الذى فهمها صحابة النبى وتابعيهم فيحملونها على ظواهرها دون ما تأويل ولا تفويض ولا تكييف ولا تعطيل ولا إخراج لها عن ظاهر معانيها[١٣] .

لكن ابن خلدون رفض أن يكون الإثبات بضوابطه مذهبًا للسلف ونسبه إلى جماعة منهم وهم المحدثون والمتأخرون من الحنابلة ووصفهم بالارتباك في حمل هذه الصفات حين حملوها على صفات ثابتة لله تعالى مجهولة الكيف ، وأكد أنهم بذلك قد ولجوا في باب التشبيه الذى تنفيه آيات السلوب من نحو قوله تعالى﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ

(١٢) هذه العبارة ليست من متن الحديث وإنما هى زيادة وتصحيف من المؤلف .

(١٣) سيرًا على خطى الأشعرى – أ.د – محمد محمد عبد العليم دسوقى – ص / ٢٨٢ – ط / دار الحرم للنشر والتوزيع – الأولى ٢٠٢٢ م .

ٱلْبَصِيرُ ﴾[١٤]، وقوله تعالى " ﴿ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [١٥]" ، وأن ما يسمونه تنزيهًا في قولهم : يد لا كالأيادى ، أو وجه لا كالوجوه هو قول متناقض سفساف[١٦] .

وإذا كان ابن تيمية ومن نحا نحوه " يثبت هذه الصفات على حقيقتها فإن المذهب بذلك يكون ساقطًا عن درجة الاعتبار ومستحقًا للإهمال بل المحاربة ، وإن كان ابن تيمية وأتباعه يروا إثبات ذلك بلا كيف ولا مماثلة ، فأبن تيمية مؤول لا محالة لأن الله أخبر عن نفسه بقوله﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [١٧]، فإن أراد ابن تيمية من الآية اليد الجارحة فقد أراد الحقيقة وصار مجسمًا ، وإن قال إن الجارحة كما نفهمها ليست بمقصوده هنا في هذه الآية بل المقصود هنا يد أخرى لا تشبه يدنا بل تخالفها في كيفيتها فهو مؤول لأن حقيقة اليد بما هى يد لغة هى ما نفهمه من كلمة اليد إذا اطلقت وهى الباطشة المكونة من لحم ودم كان ابن تيمية ومن تابعه على رأيه كالوهابية لم تضف في العقيدة جديدًا وأن هذا المذهب مشتمل على تضارب عقلى[١٨].

ومع أن بعض الباحثين المعاصرين يأخذون مثل هذه النصوص على ظاهرها ومع أن هذا الحديث القائل " : قال رسول الله صلى الله عليه

---

(١٤) سورة الشورى – عجز الآية ١١ .

(١٥) سورة المؤمنون – عجز الآية ٩١ .

(١٦) الإلهيات فى العقيدة الإسلامية – أ.د/ محمد سيد أحمد المسير– ص / ١٦٧– ط / دار الاعتصام .

(١٧) سورة الفتح – صدر الآية ١٠ .

(١٨)الأشعرى – د / حمودة غرابة – ص ١٩٩ – ٢٠٠ – ط/ الرسالة – الناشر / مكتبة الخانجى بمصر.

وسلم : افترقت اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة ، وافترقت النصارى على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة ، وتفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة [١٩]. "

أورد الإمام الترمذى وغيره إلا هذه الفقرة " أنتم يا أصحاب الحديث " هى زيادة من الناقل ، فهم يشرحون هذه الأحاديث بما يتوافق مع معتقدهم ، فهذه الرويات وأمثالها لم توثق ولم تخرج ، إضافة إلى أنها تتعارض تمامًا مع ما جاء في القرآن الكريم من تنزيه الله تعالى عن النقائص قال تعالى﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ [٢٠]، يعنى أن الله تعالى ليس مماثلا للحوادث أى ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا في جهة إلى أخر هذه النقائص التى يتنزه عنها تبارك وتعالى .

فضلاً عن أن المتكلمين يأخذون العقيدة من القرآن الكريم والسنة والإجماع ، ولئن كان المتكلمون بصفة عامة قد حصروا مصادر الدليل السمعى في الكتاب والسنة والإجماع ، فإن هذا ما قرره الأشاعرة أيضًا بصفة خاصة ، فيذكر لنا البغدادى إجماع أهل السنة على ذلك حيث يقول "أجمع أهل السنة على كون القرآن والسنة والإجماع من مصادر الأدلة عندهم" . [٢١]

([١٩])أورده الترمذى فى الإيمان – (٢٧٧٨) وقال حسن صحيح ، وابن ماجة فى الفتن (٣٩٩١) ، والحاكم فى المستدرك – ج/ ١ ص / ٣٣٦ ، وأحمد فى مسنده برقم (٨٣٧٧) ج/٣ – ص/١٤٥ ، وأبو داود (٤٥٨٦) فى أول كتاب السنة .

([٢٠]) سورة الشورى – عجز الآية ١١ .

([٢١]) الفرق بين الفرق – البغدادى – ص / ١٩٧ حققه وعلق عليه د/ طه عبد الرؤوف سعد – ط/ مؤسسة الحلبى بدون تاريخ .

أضف إلى ذلك أن علماء الكلام لم يستقو قضايا العقيدة من الأخبار الظنية بل استقوها من الأخبار القطعية اليقينية حيث نجد الأشاعرة يأخذون بالمتواتر من الأخبار وذلك " لأن العادة لم تجر باجتماع مثل عدد أهل التواتر على نقل كذب عن مشاهدة ، ولا على كتمان ما هم به عالمون ". [٢٢]

أما خبر الواحد الذى يرويه الواحد أو الإثنان فإنه لا يوجب العلم ويوجب العمل ، ويرى الرازى " أن التمسك بأخبار الآحاد في معرفة الله غير جائز ، وذلك لآنها مظنونة ورواية الصحابة لها لا تفيد القطع ".[٢٣]

وقد يكون النص الظنى الثبوت سواء كانت دلالته قطعية أو ظنية وهذا يتصور فيما جاء بخبر الواحد وهذا النوع إذا عارضه دليل عقلى صحيح فلا بد من تأويل ما ثبت بخبر الآحاد أو بفحص السند فحصًا جيدًا مثال ذلك الحديث القدسى " يا ابن آدم مرضت ولم تعدنى " المرض نقص لا يليق بالله تعالى ، فهل نثبت لله مرضًا يليق به أو يجب تأويل النص ، وإن قالوا : إن تأويل النصوص ظنى ولا يؤخذ بالظن في الاعتقاد ، قلنا : وأنتم تأخذون بخبر الآحاد وهو لا يفيد إلا الظن " .[٢٤]

وهكذا يتبين لنا أن هذه الروايات التى ساقها بعض الباحثين المعاصرين لم يصح منها شئ ، فضلاً عن أنه لا يُعتمد عليها لأنها تفسر

---

(٢٢) التمهيد فى الرد على الملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة – القاضى أبو بكر الباقلانى – ص / ١٦٢ – ضبطه وعلق عليه د/ محمود محمد الخضيرى ، د/ محمد عبد الهادى أبو ريدة – ط/ دار الفكر العربى بدون تاريخ .

(٢٣) أساس التقديس – الإمام فخر الدين الرازى – ص /٢١٥ – تحقيق د/أحمد حجازى السقا – الناشر مكتبة الكليات الأزهرية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م .

(٢٤) تأويل السلف لصفات الله تعالى – أ .د/ محمد ربيع جوهرى – ص ٢٦ .

النصوص الموهمة للتشبيه على ظاهرها وأن العقل يحيلها لأنه إذا تعارض ظاهر النص مع ما قرره العقل من تنزيه الحق تعالى وجب تأويل النص تأويلاً يتفق وحكم العقل ، أضف إلى ذلك أن قضايا العقيدة لا يعتمد فيها إلا على الخبر المتواتر الذى يفيد اليقين .

الأمر الثالث

الأشاعرة توسطوا بين النقل والعقل

الأمر الثالث

الأشاعرة توسطوا بين النقل والعقل

إن ما ذهب إليه متأخروا السلفية من أن أهل السنة تراجعوا عن التأويل في النصوص الموهمة للتشبيه دعوى باطلة لا دليل عليها من كتاب أو سنة أو من عقل ، بل وحتى الأشاعرة والماتريدية في كل مراجعهم قد سلكوا مسلكًا وسطًا وهو الجمع بين العقل والنقل ، وكان منهجهم دائرًا بين التفويض والتأويل ، كما سيتبين لنا فيما بعد من خلال البحث .

الحقيقة أن الأشاعرة مدرسة من أهم المدارس الكلامية إن لم تكن أهمها وأعظمها على الاطلاق ، حيث وقفت موقفًا وسطًا بين المغالين في التمسك بظواهر النصوص كالمشبهة والمجسمة ومن نحا نحوهم من أرباب السلفية المعاصرة ، أو في التمسك بالعقل كالمعتزلة وظهر هذا الموقف الوسطى على يد الإمام أبى الحسن الأشعرى حيث يقول " وأما حوادث تحدث في الأصول في تعيين مسائل ، فينبغى لكل عاقل مسلم أن يرد حكمها إلى جملة الأصول المتفق عليها بالعقل والحس والبديهة وغير ذلك ، لأن حكم مسائل الشرع التى طريقها السمع أن تكون مردودة إلى أصول الشرع التى طريقها السمع ، وحكم المسائل العقلية والمحسوسات أن يرد كل شئ إلى بابه ولا تختلط العقليات بالسمعيات ولا السمعيات بالعقليات ".[٢٥]

([٢٥]) رسالة أستحسان الخوض فى علم الكلام – الإمام الأشعرى – ص / ١٠ – ط / مجلس دائرة المعارف النظامية – حيدر آباد الدكن – ط / الأولى ١٣٢٣هـ .

وكما رفض الأشعرى منهج المعتزلة المغالى في العقل كذلك رفض طريقة من أخذ النص على ظاهره وبمعناه الحرفى الذى يؤدى إلى التشبيه وجعل الله تعالى كواحد من البشر ، واختار منهجًا وسطًا هو الأخذ بالعقل والشرع معًا فأخذ يبرهن على وجود صفات لله تعالى رأى أن العقل قضى بوجوبها لله تعالى لأن في ثبوتها كمال ، وفى نفيها عنه سبحانه نفى لذلك الكمال عنه ، وثبوت النقص في حقه ، والله تعالى يجب له كل كمال ، ويجب أن ينزه عن كل نقص ، فوجبت له هذه الصفات وهى صفات المعانى من العلم والإرادة والقدرة والحياة والسمع والبصر والكلام .

ورأى الأشعرى أن المنهج السليم والصحيح هو الأخذ بما ورد من النصوص الصحيحة وفهمها في ضوء العقل السليم لأن " ما جاء به الكتاب والسنة وما كان عليه سلف هذه الأمة مستقيم على العقول الصحيحة والآراء السديدة " .[٢٦]

وقد صرح ابن خلدون بنزعة الأشعرى التوسطية هذه حيث يقول " وقام الشيخ أبوالحسن الأشعرى إمام المتكلمين فتوسط بين الطرق ونفى التشبيه ، وأثبت الصفات المعنوية ، وقصر التنزيه على ما قصره عليه السلف ،وشهدت الأدلة المحققة لعمومه ، فأثبت الصفات الأربع المعنوية والسمع والبصر والكلام القائم بالنفس بطريق العقل والنقل ".[٢٧]

وقد سلك أئمة المذهب الأشعرى ذلك المذهب الذى سلكه الإمام الأشعرى من بعده وهو الجمع بين النقل والعقل في نزعة وسطية بعيدة عن الغلو والتطرف .

---

(٢٦) تبيين كذب المفترى – ابن عساكر – ص / ١٥١ .

(٢٧) المقدمة – ابن خلدون – ص / ٤٦٤ – ٤٦٥

وقد أكد الإمام الغزالى على هذا المنهج في كتابه الاقتصاد في الاعتقاد حيث افتتح كتابه بمقدمة يبيّن فيها أن أهل السنة هم الذين مَن الله عليهم وهداهم إلى الصراط المستقيم لفهم الشرع ، ولبيان ذلك نقول " لقد وجد اتجاهان أساسيان في الفكر الإسلامى :

الاتجاه الأول : وهو اتجاه الحشوية ومن عليهم – ويتمثل في الجمود على التقليد والتمسك بظواهر النصوص حتى ولو تصادمت مع أدلة العقل اليقينية .

الاتجاه الثانى : وهو اتجاه الفلاسفة وغلاة المعتزلة – ويتمثل في الذهاب مع العقل إلى أقصى مداه والتمسك بنتائجه حتى ولو تصادمت مع صريح نصوص الشرع .

والاتجاهان خاطئان ، فالأول : إفراط في الجمود ، والثانى تفريط في نصوص الشرع .

والطريق المستقيم الذى هدا الله أهل السنة إليه هو التوفيق بين نتائج العقل ونصوص الشرع انطلاقًا من مبدأ هام وهو أن نتائج العقل اليقينية لا تتعارض بحال مع نصوص الشرع القاطعة الدلالة .

ويأخذ الغزالى على أتباع الفريقين الذين يتمسكون بظواهر النصوص والذين يقدمون العقل على النص – أنهم ينحرفون عن الطريق المستقيم الذى هو التوفيق بين نصوص الشرع ونتائج العقل ، ويعطى تشبيهًا لطيفًا فيشبه العقل السليم بالعين السليمة من الآفات والأدواء ، ويشبه نصوص الشرع بضياء الشمس ، ويشبه من يكتفى بالنصوص ويستغنى عن العقل بمن ينظر إلى ضياء الشمس وهو مغمض العينين

فهو في هذه الحالة كالعميان ، ويقول لهم ألا تعلمون أن نصوص الشرع مأخوذة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن صدق الرسول في إخباره عن ربه إنما يثبت ببرهان العقل ؟ فنصوص الشرع لا تستغنى عن العقل ، وأن العقل كثيرًا ما يخطئ عندما يتعدى حدوده ، وبعد ذلك يقول إن العقل مع الشرع نور على نور .[٢٨]

(٢٨) الاقتصاد فى الاعتقاد – الإمام الغزالى – ص ٧- ٨ – بتصرف – تحقيق وتعليق / الشيخ محمد مصطفى أبو العلا – الناشر / مكتبة الجندى .

الأمر الرابع

موقف أهل السنة (الأشاعرة والماتريدية)

من النصوص الموهمة للتشبيه

الأمر الرابع

موقف أهل السنة (الأشاعرة والماتريدية)

من النصوص الموهمة للتشبيه

بداية أقول إن مذهب أهل السنة وأعنى بهم الأشاعرة والماتريدية سلكوا في هذه القضية مسلكين إما تفويض الكيفية لله تعالى وتنزيهه عما لا يليق به من النقائص ، وإما تأويل هذه النصوص تأويلاً يليق بذاته المقدسة ، ونحن نعلم إنه ذا تعارض ظاهر النص مع ما قرره العقل وجب تأويل النص تأويلاً يتفق وتنزيه الله تعالى ، وهذه القضية من الأهمية بمكان لأن توضيحها والقول الفصل فيها رد على أرباب السلفية المعاصرة ومن نحا نحوهم من المشبه والمجسمة ، فالله عز وجل مخالف لكل ما سواه مخالفة تامة وهو سبحانه وتعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [٢٩] ، ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ [٣٠] ، ولكن المسلم يقرأ أيضًا بعض آيات القرآن الكريم التى توهم بظاهرها مشابهته تعالى لخلقه ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [٣١] ، ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ [٣٢] ، ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ﴾ [٣٣] ، كما يقرأ أيضًا الأحاديث الشريفة مثل " خلق الله آدم على صورته " ، ومثل ذلك الأحاديث التى تفيد ضحك الله عز وجل إلى أوليائه ونزول الله سبحانه وتعالى إلى السماء الدنيا .

([٢٩]) سورة الشورى - عجز الآية ١١ .

([٣٠]) سورة الإخلاص الآية ٤ .

([٣١]) سورة الفتح – من الآية ١٠ .

([٣٢]) سورة الفجر – صدر الآية ٢٢ .

([٣٣]) سورة طه – عجز الآية ٣٩ .

وإذا أضفنا إلى ذلك أن الله صرح بأن القرآن الكريم " منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات " ، وقد احتدمت الخلافات بين علماء الكلام في تحديد كل من المحكم والمتشابه إلى حد أن أصحاب كل مذهب صاروا يدعون أن ما يوافق مذهبهم من آيات القرآن الكريم فهو من الآيات المحكمات ، وأما الآيات التى يخالف ظاهرها مذهبهم فهى من المتشابه .

وقد حاول الرازى وضع مقياس يضبط به المحكم والمتشابه فقال :" إنه إذا كان اللفظ في أصل اللغة فهو المحكم ، وإن حملناه على المعنى المرجوح فهو من المتشابه ، والذى يدعونا إلى حمله على المعنى المرجوح هو قيام الأدلة العقلية القاطعة على أن معناه الراجح محال عقلاً"[٣٤]. فإن تحديد الرازى للمحكم والمتشابه بهذا الضابط أو المقياس لا يصلح أن يكون مقياسًا عامًا لكل الفرق ، بل لا يصلح أن يكون مقياسًا لكل فرقة على حدة ويظل الخلاف باقيًا بين سائر الفرق حول تحديد المحكم والمشابه ، مما نشأ عنه اختلافات كثيرة بين المدارس الكلامية.[٣٥]

وإذا كان هناك آراء كثيرة في مفهوم المحكم والمتشابه ، فإن المعنى الذى يكاد يتفق عليه الجميع (باستثناء المشبهة والمجسمة) هو أن الآيات التى لا خلاف عليها ، بل يتفق على معناها كل من يعتد به من المسلمين هى من المحكم قطعًا ، وليتهم يجرون هذا على دقائق وتفاصيل

---

(٣٤) مفاتيح الغيب – التفسير الكبير فخر الدين الرازى – ج/٢ – ص ٥٩٧ ط/ دار إحياء التراث العربى .

(٣٥) أصالة التفكير الإسلامى فى علم الكلام – د/ عبد الفتاح الفاوى – ص /١٣٣ – نشر مكتبة دار العلوم ١٩٨٣ م .

الأصول العامة في المذهب فلا تكون الآية محكمة في مذهب ومتشابهة في مذهب آخر ، ذلك أن المتشابه هو ما اشتبه فهمه على الناس حيث يؤدى ظاهره إلى المحال ومن ثم اختلف الناس حوله فتمسك بعضهم بالظاهر وذهب آخرون إلى ضرورة التأويل لما رأوا أن ظاهر معناه لا يليق بالله تعالى من تشبيه ونحوه .[٣٦]

وقد ذهب بعض الباحثين المعاصرين من أرباب السلفية المعاصرة إلى أن الأشاعرة أخذوا النصوص الموهمة للتشبيه وأجروها على ظاهرها مبينًا أنهم قد رجعوا إلى مذهب السلف والأخذ بظاهر النصوص ، ونحن نبيَن بطلان هذا القول كما نبيَن كذلك أن الأشاعرة المتقدمين منهم والمتأخرين سلكوا في هذه القضية مسلكين التفويض والتأويل بدءًا من الإمام الأشعرى وأعلام المذهب من بعده ، ففيما يتعلق بالإمام الأشعرى نجد أنه **سلك المنهجين** :

المنهج الأول : ويمثله الإمام الأشعرى وهو فهم النص فهمًا عقليًا ولكن ليس إلى درجة التضحية به أمام العقل ، بل إنه يقدم النص أولاً ويؤخر العقل .

وقد أورد الإمام الأشعرى بعض النصوص الموهمة للتشبيه وفوض الكيفية في معناها إلى الله تعالى .

يصور الإمام الأشعرى نفسه هذا المذهب في كتابه " مقالات الإسلاميين " بقوله " لسنا نقول في ذلك إلا ما قاله الله عز وجل أو

---

(٣٦) الفرق الكلامية الإسلامية – د / على عبد الفتاح المغربى – ص/٣٣-٣٤ بتصرف – الناشر / مكتبة وهبة – ط/ الثانية – ١٤١٥- ١٩٩٥ م .

جاءت به الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وجه بلا كيف ، ويدان وعينان بلا كيف " .[٣٧]

المنهج الثانى : وجوب التأويل حيث قال الإمام البغدادى في كتابه أصول الدين " وكان شيخنا أبو الحسن يقول لا بد في كل عصر من العلماء من يعلم تأويل ما تشابه من القرآن ".[٣٨]

وأما الباقلانى فإن موقفه لم يختلف عن موقف الإمام الأشعرى إذ أنه ذهب إلى التفويض تارة وإلى التأويل تارة أخرى ، وفوض في موقف وأول في موقف آخر ، وحينما فوض الكيفية في هذه النصوص الموهمة للتشبيه إلى الله تعالى فقد نفى عنه تعالى الحركة والانتقال ، ونفى الجارحة والأعضاء فقال " نص تعالى على إثبات هذه النصوص الموهمة للتشبيه مفوضًا الكيفية إلى الله تعالى وأخبر إنه ذو الوجه الباقى بعد تقضى الماضيات كما قال عز وجل ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾[٣٩] ، وقال ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾[٤٠] ، واليدين اللتين نطقا بهما القرآن في قوله تعالى﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[٤١] ، وأنهما ليستا بجارحتين ، ولا ذوى صورة ولا هيئة .[٤٢]

---

(٣٧) مقالات الإسلاميين – الإمام الأشعرى – ج / ١ – ص / ٣٤٥ .

(٣٨)أصول الدين – أبو منصور عبد القاهر البغدادى – ص / ٢٢٣ – ط / استنابول ١٩٢٨ م .

(٣٩) سورة القصص – من الآية ٨٨ .

(٤٠) سورة الرحمن – الآية ٢٧ .

(٤١) سورة المائدة من الآية ٦٤ .

(٤٢) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به – تحقيق / محمد زاهد الكوثرى – ص / ٢٤ – ٢٥ ط / الثانية مؤسسة الخانجى ١٩٦٣ م .

لكننا نجد الباقلانى له موقف أخر حيث ذهب إلى تأويل هذه النصوص فقد أوَل الوجه في قوله تعالى " ويبقى وجه ربك " فقال " يعنى ذات ربك " وفى قوله " كل شئ هالك إلا وجهه " فقال يعنى "ذاته "[٤٣] ، وكذلك أوَل الباقلانى تلك لنصوص التى تنسب إلى الله تعالى – إذا حملت على ظاهرها – مثل ما للإنسان من الانفعالات والعواطف البشرية ، كالرضا والغضب ، والحب والبغض ، والولاية والعداوة ، وردها الباقلانى إلى صفة الإرادة ، وقرر أن الله تعالى لا يمكن أن يوصف بحقيقة تلك الصفات لأنه تعالى قديم منزه عما يلزم عن الرضا والغضب ونحوهما من تغير الطبع وسكونه فقال " إنه سبحانه لم يزل مريدًا وشائيًا ، ومحبًا ومبغضًا وراضيًا وساخطًا ، وموالِيًا ومعاديًا ، ورحيمًا ورحمانًا ، لأن جميع هذه الصفات راجعة إلى إرادته في عبادته ومشيئته ، لا إلى غضب يغيره ، ورضا يسكنه طبعًا ، وحنق وغيظ يلحقه ، وحقد يجده ، إذا كان سبحانه متعاليًا عن الميل والنفور ". [٤٤]

وأما إمام الحرمين فقد ذهب إلى التأويل في كتابه " الإرشاد " و " الشامل " وكان يحتم إزالة ظاهر اللفظ إذا كان يؤدى إلى المحال بالنسبة لله تعالى ، ثم بتأويله بما يتفق ودلالة العقل ، ويليق بجلال الله سبحانه ، أى حمل النص على محمل مستقيم في العقل وجائز في حقه تعالى فقد قال في قوله تعالى " الرحمن على العرش استوي ، فإن قيل : هلا أجريتم الآية على ظاهرها من غير تعرض للتأويل مصيرًا إلى أنها من المتشابهات التى لا يعلم تأويلها إلا الله ؟ قلنا : إن رام السائل إجراء الاستواء على ما

([٤٣]) المرجع السابق – ص /٣٧ – ٣٨ .

([٤٤]) الإنصاف – الباقلانى – ص ٣٤ ، وأيضًا : التمهيد – الباقلانى – ص ٤٨ .

ينبئ عنه في ظاهر اللسان وهو الاستقرار ، فهو التزام للتجسيم ، وإن تشكك في ذلك كان في حكم المصمم على اعتقاد التجسيم ، وإن قطع باستحالة الاستقرار ، فقد زال الظاهر ، والذى دعا إليه من إجراء الآية على ظاهرها لم يستقم له ، وإذا أزيل الظاهر قطعًا فلا بد بعده في حمل الاية على محمل مستقيم في العقول ، مستقر في موجب الشرع ، والإعراض عن التأويل حذارًا من مواقعة محذور في الاعتقاد يجر إلى اللبس والإيهام ، واستزلال العوام ، وتطريق الشبهات إلى أصول الدين ، وتعريض بعض كتاب الله تعالى لرجم الظنون ".[٤٥]

وأما كتابه "العقيدة النظامية " فقد رجع عن التأويل ، والتزم مذهب السلف في التفويض ، وترك معانى الآيات والأحاديث المتشابهة إلى رب العالمين فقال " واختلف مسالك العلماء في الظواهر التى وردت في الكتاب والسنة ، وامتنع على أهل الحق فحواها ، وإجراءها على موجب ما تبرزه أفهام أرباب اللسان منها فرأى بعضهم تأويلها ، والتزام هذا المنهج في آى الكتاب ، وفيما صح من سنن النبى صلى الله عليه وسلم ، وذهبت أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل ، وإجراء الظواهر على مواردها ، وتفويض معانيها إلى الرب سبحانه ، والذى نرتضيه رأيًا وندين به عقدًا أتباع سلف الأمة ، فالأولى الإتباع وترك الابتداع ، والدليل السمعى القاطع في ذلك أن إجماع الأمة حجة متبعة ، وهو مستند معظم الشريعة ، وقد درج صحب النبى صلى الله عليه وسلم على ترك التعرض لمعانيها ، ودرك ما فيها ، وهم صفوة الإسلام ، والمستقلون بأعباء الشريعة ،

(٤٥) الإرشاد – الجوينى – ص / ٤١ – ٤٢ – تحقيق / د/ محمد يوسف وعلى عبد المنعم – ط / الخانجى – ١٩٥٠ م .

وكانوا لا يؤلون جهدهم في ضبط قواعد الملة والتواصى بحفظها ، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها ، فلو كان تأويل هذه الآى والظواهر مسوغًا أو محتومًا لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة ، وإذا تصرم عصرهم وعصر التابعين رضى الله عنهم على الإضراب عن التأويل ، كان ذلك قاطعًا بأنه الوجه المتبع بحق ، فعلى ذى الدين أن يعتقد تنزيه الرب عن صفات المحدثين ، ولا يخوض في تأويل المشكلات ويكل معناها إلى الرب تعالى ."[٤٦]

وأما الإمام الغزالى فإننا نجده يقرر في صراحة تامة أن الإنسان إذا نظر إلى المعقول والمنقول فإنه يجد في أول الأمر وفى ظاهر الفكر تصادمًا .[٤٧]

ويقصد الغزالى بهذا تلك الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة التى توهم بظاهرها التشبيه والتجسيم في ذات الله تعالى ، لذلك فإنه يجوز للمتكلم تأويل هذه النصوص بما يتفق ودلالة العقل السليم .

ويرد الغزالى بشدة على من يرون كفر المؤولين الذين يراعون الضوابط الصحيحة للتأويل والتى يطلق عليها اسم " قانون التأويل " بل إنه يصرح أنه ما من فريق من أهل ملة الإسلام إلا وهو مضطر إليه ، فأبعد الناس عن التأويل أحمد بن حنبل رحمه الله ... والحنبلى مضطر إليه وقائل به ، فقد سمعنا الثقات من أئمة الحنابلة ببغداد يقولون " إن أحمد بن حنبل رحمه الله صرح بتأويل ثلاثة أحاديث فقط .

([٤٦]) العقيدة النظامية – إمام الحرمين الجوينى – ص / ٢٣ – ٢٤ – ط / الأنوار ١٩٤٨ م .

([٤٧]) قانون التأويل – الإمام الغزالى – ص / ٦ – ط / الأنوار – الأولى ١٩٤٠ م .

أحدهما : قوله صلى الله عليه وسلم " الحجر الأسود يمين الله في الأرض " [٤٨].

والثانى : قوله صلى الله عليه وسلم " قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن"[٤٩] .

والثالث : قوله صلى الله عليه وسلم " إنى لأجد نفس الرحمن من قبل اليمين " .

ويبدو هنا أن الغزالى كان أكثر الأشاعرة معالجة لهذا الموضوع .

وقد ذهب الإمام الغزالى إلى أن الناس – إزاء تلك النصوص التى تشير بظاهرها إلى التجسيم والتشبيه – ينقسمون إلى فريقين : عوام وعلماء ، وذكر أن لكل فريق منهما مقامًا يخصه .

المقام الأول : وهو مقام عوام الخلق ، ويرى الإمام الغزالى أن " هؤلاء يضر بهم التأويل أكثر مما يفيد فنراه يقول :الحق فيه الاتباع والكف عن تغيير الظاهر رأسًا ، والحذر عن إبداع التصريح بتأويل لم تصرح به الصحابة ، وحسم باب السؤال ، والزجر عن الخوض في الكلام والبحث واتباع ما تشابه من الكتاب والسنة " [٥٠] ، ثم يقول " وإنما تنزع عن عقائدهم كل ما يوجب التشبيه ، ويدل على الحدوث ويحقق عندهم أنه موجود ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ .[٥١]

([٤٨]) أخرجه الإمام أحمد في مسنده – ج / ٢ – ص / ٢١١ ، وأبن خزيمة في صحيحه (٢٧٣٧)

([٤٩]) تحفة الأحوذى شرح سنن الترمذى – ج / ٢ – ص / ٢١٩ .

([٥٠]) فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة – الإمام الغزالى – ص / ١٨٨ تحقيق / د / سليمان دنيا – ط / عيسى الحلبى – ط / الأولى ١٩٦١ م .

([٥١]) سورة الشورى عجز الآية ١١ ، الاقتصاد فى الاعتقاد – الإمام الغزالى – ص / ٣٦ .

كما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه سأله سائل عن آيتين متشابهتين فضربهم بالدرة ، وكما روى عن مالك رحمه الله أنه سئل عن الاستواء فقال : الاستواء معلوم والإيمان به واجب والكيفية مجهولة والسؤال عنه بدعة .[٥٢] وعلى العامة أن يؤمنوا بهذه النصوص وأنها يراد بها معنى أو معان تليق بجلال الله عز وجل ، وأن ما قاله الله عز وجل أو قاله الرسول صلى الله عليه وسلم في هذه النصوص فهو حق بالمعنى الذى أراده كل منهما وليس في وسعنا أن نقف على حقيقة تلك النصوص كما أنه ليس في استطاعتنا الوقوف على كنه الذات الإلهية تمامًا ، وكل من بلغه نص من هذه النصوص من عوام الخلق يجب عليه فيه سبعة أمور : التقديس ثم الاعتراف بالعجز ثم السكوت ، ثم الإمساك ثم الكف ثم التسليم لأهل المعرفة.[٥٣]

ويدخل في معنى العوام عند الغزالى الأديب والنحوى والمحدث والمفسر والمتكلم " بل كل عالم سوى المتجردين لعلم السباحة في بحار المعرفة القاصرين أعمارهم عليه ، الصارفين وجوههم عن الدنيا والشهوات المخلصين لله تعالى في العلوم والأعمال .. فهم أهل الغوص في بحار المعرفة ، ومع ذلك فلا يسعد إلا واحدًا من عشرة منهم بالدر المكنون والسر المخزون " .[٥٤]

---

(٥٢) فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة – الإمام الغزلى – ص /١٣٩ .

(٥٣) إلجام العوام عن علم الكلام – الإمام الغزالى – ص / ٥ -٢٣ بتصرف ، وأيضًا : منهج البحث فى علم الكلام – أ . د/ محمد عبد المهيمن عبد الرحمن – ص / ٦٨-٦٩ ط/ دار الطباعة المحمدية – ط/ الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م .

(٥٤) إلجام العوام عن علم الكلام – الإمام الغزالى – ص / ٢٦ .

وهنا نلمح الإمام الغزالى المتصوف الذى يرى أن " إزالة الشبهة وكشف الحقائق ، ومعرفة الأشياء على ما هى عليه،وإدراك الأسرار التى يترجمها ظاهر ألفاظ هذه العقيدة ، لا مفتاح له إلا المجاهدة وقمع الشهوات ، والإقبال بالكلية على الله تعالى ، وملازمة الفكر الصافى عن شوائب المجادلات ، وهى رحمة من الله عز وجل ، تفيض على من يتعرض لنفحاتها بقدر الرزق ، وبحسب قبول المحل ، وطهارة القلب .[٥٥]

المقام الثانى : هو مقام فريق العلماء ويمثله أصحاب الدراية بعلم الكلام الواقفون على دقائقه وتفاصيله ، ويرى الغزالى أن اللائق بهذا الفريق من الناس معرفة معانى الآيات والأحاديث المتشابهة وفهمها ولكن " ينبغى أن يكون بحثهم بقدر الضرورة ، وتركهم الظاهر بضرورة البرهان القاطع " .[٥٦]

ولهم أن يؤولوا تلك النصوص التى توهم التجسيم والتشبيه تأويلاً يتفق مع التنزيه الكامل لله تعالى ، ولكن الإمام الغزالى لا يوجب التأويل ، وإنما يرى أن للعلماء الخيار في أن يخوضوا في التأويلات أو يتركوها ومن ثم يقول ": وأما العلماء فاللائق بهم تعرف ذلك وتفهمه ، ولست أقول أن ذلك فرض عين ، إذ لم يرد به تكليف ، بل التكليف التنزيه عن كل ما يشبهه ، فأما معانى القرآن فلم يكلف الأعيان فهم جميعها أصلاً ".[٥٧]

---

(٥٥) إحياء علوم الدين – الإمام الغزالى – ج / ١ – ص / ٩٩ .

(٥٦) فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة – الإمام الغزالى – ص / ١٨٨ ، وأيضًا : فلسفة علم الكلام – أ . د/ عبد العزيز سيف النصر – ص /١٨٧ – ط/ الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م .

(٥٧) الاقتصاد فى الاعتقاد – الإمام الغزالى – ص / ٢٧ .

والغزالى يصرح بأن هؤلاء الذين حاولوا تأويل كل ما يخالف العقل من النصوص قد " أرتقوا مرتقى صعبًا ، وطلبوا مطلبًا عظيمًا وسلكوا سبيلاً شاقًا ، فلقد تشوقوا إلى مطمع ما أعصاه ، وانتهجوا مسلكًا ما أوعره ، وأن ذلك سهل يسير في بعض الأمور ، ولكن شاق عسير في الأكثر ".[٥٨]

ومن أجل هذه المشقة والعسر رأى الإمام الغزالى أنه يجب أحيانًا الكف عن التأويل وتعين المعنى المراد ، إذا لم يوجد الدليل القاطع على المعنى المراد ، وكذلك عند تعارض الاحتمالات " لأن الحكم على مراد الله تعالى ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم بالظن والتخمين خطر ، وأكثر ما قيل في التأويلات ظنون وتخمينات ، والعاقل في هذا بين أن يحكم بالظن وبين أن يقول : أعلم أن ظاهره غير مراد ، إذ فيه تكذيب للعقل ، وأما عين المراد فلا أدرى ، ولا حاجة إلى أن أدرى ، إذ لا يتعلق به عمل ، ولا سبيل فيه إلى حقيقة الكشف واليقين ولست أرى أن أحكم بالتخمين ".[٥٩]

ولذلك يرى الإمام الغزالى أن التوقف عن التأويل هو الأقرب إلى السلامة "وهذا أصوب وأسلم عند كل عاقل ، وأقرب إلى الأمن في القيامة ، إذ لا يبعد أن يسأل في القيامة ويطالب ويقال له ، حكمت علينا بالظن ولا يقال له : لم لم تستنبط مرادنا الخفى الغامض ، الذى لم تؤمر فيه بعمل وليس عليك فيه من الاعتقاد إلا الإيمان المطلق ، والتصديق المجمل وهو أن تقول : آمنا به كل من عند ربنا ".[٦٠]

---

(٥٨) قانون التأويل – الإمام الغزالى – ص / ١٢٦ – ضمن مجموعة رسائل الإمام الغزالى – ط / دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – ط / الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .

(٥٩) المرجع السابق – ص / ١٢٨ .

(٦٠) المرجع السابق – ص / ١٢٨ .

وإذا انتقلنا إلى الإمام الرازى لنعلم موقفه من هذه النصوص نرى أنه قد توسع كثيرًا في التأويل ، ولكنه تأويل يتفق وتنزيه الحق تعالى عن النقائص فهو قد توسع كثيرًا في استعمال العقل وإيراد الأدلة العقلية ردًا على المشبهة والمجسمة ومن نحا نحوهم ممن يعتقد هذا المذهب .

وقد ظهرت نزعة الرازى التأويلية حتى في خطبة كتابه "أساس التقديس " حيث قال " الحمد لله المتعالى عن شوائب التشبيه والتعطيل صفاته وأسماءه ، فاستواؤه قهره واستيلائه ، ونزوله بره وعطاؤه ، ومجيئه حكمه وقضاؤه ، ووجهه وجوده أو جوده وحباؤه ، وعينه حفظه وعونه واجتباؤه ، وضحكه عفوه أو أذنه وارتضاؤه ، ويده إنعامه وإكرامه واصطفاؤه ".[٦١]

وذكر الرازى في هذا الكتاب أن التأويل هو مذهب المتكلمين الذين يقولون بوجوب تأويل الآيات المتشابهات ، ويحتجون على ذلك " بأن القرآن يجب أن يكون مفهومًا ، ولا سبيل إليه في الرويات المتشابهة إلا بفكر التأويلات فكان المصير إليه واجبًا " .[٦٢]

وبعد أن استعرض الرازى التأويلات المختلفة للآيات والأحاديث المتشابهة ، فإنه ختم هذا الكتاب ببيان مذهب السلف فقال " حاصل هذا المذهب أن هذه المتشابهات يجب القطع فيها بأن مراد الله تعالى منها شئ غير ظواهرها ، ثم يجب تفويض معناها إلى الله تعالى ، ولا يجوز الخوض في تفسيرها " .[٦٣]

([٦١]) أساس التقديس – الرازى – ص / ٢٢ .

([٦٢]) المرجع السابق – ص / ١٨٧ .

[٦٣] - المرجع السابق – ص / ١٨٢ .

وإذا انتقلنا لبيان موقف أحد متأخرى الأشاعرة وهو الإمام اللقانى الذى ولد في القرن العاشر الميلادى ، فإننا نجده لا يختلف قيد أنملة عن أعلام المذهب الأشعرى في موقفه من هذه النصوص الموهمة للتشبيه فنرى له التفويض والتأويل حيث يقول :

وكـل نص أوهـم التـشبيها ... أولـه أو فـوض ورم تنزيهًا " [٦٤]

ويرى الإمام اللقانى أن في المسألة **مذهبين** :

الأول : **مذهب السلف** – التفويض وهو إمرارها كما جاءت ، وتفويض معناها إلى الله تعالى ، أى ترك معناها المراد منها إلى الله تعالى جملة وتفصيلاً

الثانى : **مذهب الخلف** – التأويل – وهو تأويل هذا الظاهر تأويلاً تفصيليًا ، وبيان ذلك أن هؤلاء قد رأوا أن اللغة العربية ثرية بالمعانى حيث يحمل اللفظ الواحد أكثر من معنى كما أن بها المجاز والاستعارة والكناية والتشبيه وغير ذلك من ضروب البلاغة ، ولهذا اشتغلوا بصرف هذه الآيات والأخبار إلى ما يحتمل من الوجوه التى لا تناقض دلائل التوحيد والآيات المحكمات ، فأولوا هذه النصوص بمعنى تقبله لغة العرب و يحتمله السياق ."[٦٥]

مما تقدم يتبيَن لنا أن مذهب الأشاعرة المتقدمين منهم والمتأخرين أجمعوا على التفويض أو التأويل في ظواهر النصوص الموهمة للتشبيه .

وتتميمًا لفائدة البحث نرى أنه من الواجب علينا أن نذكر موقف بعض أعلام المدرسة الماتريدية من هذه القضية ليتبيَن لنا أن أعلام هذه

([٦٤]) شرح البيجورى على الجوهرة – المسمى تحفة المريد على جوهرة التوحيد – الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام إبراهيم البيجورى – ص / ١٠٩ – ط / ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

([٦٥]) المرجع السابق – ص /١٠٩ .

المدرسة متفقون تمامًا مع الأشاعرة في منهجهم القائم على التفويض والتأويل في النصوص الموهمة للتشبيه ، فنرى أحد أعلام المدرسة الماتريدية الإمام أبو المعين النسفى في كتابه " تبصرة الأدلة " حيث قال " مشايخنا رحمهم الله ذهب بعضهم إلى أن الواجب في هذه الآيات والأحاديث أن يتلقى ما ورد من ذلك بالإيمان به والتسليم له والاعتقاد بصحته ، وأن لا نشتغل بكيفيته والبحث عنه مع اعتقادنا أن الله تعالى ليس بجسم ولا شبيه بالمخلوقات ، وأن جميع أمارات الحدث عنه منتفية ، روى ذلك محمد بن الحسن أنه سئل عن الآيات والأخبار التى يؤدى ظاهرها إلى التشبيه فقال : نمرها كما جاءت ونؤمن بها ولا نقول كيف وكيف ، وإليه ذهب جمع من أصحابنا .[٦٦]

الرأى الثانى : وهو الذى ذهب إلى تأويل النصوص التى يوهم ظاهرها التشبيه ، ومن القائلين به أعلام المدرسة الماتريدية والأشاعرة حيث يرى أصحاب هذا الرأى " صرف النصوص الموهمة للتشبيه إلى ما تحتمل من الوجوه التى لا تناقض دلائل التوحيد والآيات المحكمة ، ثم ما كان من ذلك لا يحتمل سوى الظاهر ولا تأويلاً واحدًا ملائمًا للتوحيد ودلائله قطعوا على كونه مراد الله ، وما يحتمل من ذلك تأويلات كثيرة يلائم كل واحد منها ما يثبت من الدلائل لم يقطعوا على واحد منها بكونه مرادًا لانعدام دليل يوجب تعيين ذلك فامتنعوا عن الشهادة على الله تعالى عند انعدام الدليل الموجب للعلم .[٦٧]

([٦٦]) تبصرة الأدلة فى أصول الدين – الإمام أبو المعين النسفى – ج / ١ – ص / ٢٨٤ – ٢٨٥ – تحقيق / أ. د / محمد الأنور حامد عيسى – الناشر / المكتبة الأزهرية للتراث – ط / الأولى ٢٠١١م .

([٦٧]) المرجع السابق – ج / ١ – ص / ١٨٦م .

ومما يؤكد ذلك ما أورده القاسم بن قطلوبغا أحد أعلام المدرسة الماتريدية المتأخرين : التسليم والتأويل ، فاللائق بالعوام سلوك طريق التسليم ، واللائق بأهل النظر سلوك طريق التأويل لدفع تمسكات المبتدعة حيث ذهبوا إلى ما لا يقال على الله تعالى ، فالتسليم أسلم للعوام التى لا تحتمل عقولهم دقائق الكلام حتى لو سألوا عن هذه الآيات والأخبار المتشابهة زجروا عنها والتأويل لأهل العلم أحكم " .[٦٨]

وهكذا يسلك الشيخ ابن قطلوبغا مسلكى أهل السنة في النصوص الموهمة للتشبيه **وهما** :

أ- **مذهب السلف** : وهو إمرا رها كما جاءت ، وتفويض معناها إلى الله سبحانه وتعالى ، أو أن نصدقها ونفوض تأويلها إلى البارى تعالى مع التنزيه عن التشبيه ، ولا نشتغل بتأويلها " وقال سلفنا في جملة المتشابه : نؤمن به ونفوض تأويله إلى الله تعالى ، مع تنزيهه عما يوجب التشبيه والحدوث بشرط ألا يذكر إلا ما في القرآن والحديث أى لا تزيد على التلاوة ، فلا نقول الاستواء مثلاً صفة ، ولا نشتق منه اسم ونبدله بلفظ آخر ".[٦٩]

ب- **مذهب الخلف** : وهو تأويلها بما يتفق مع تنزيه البارى سبحانه وتعالى عن الجسمية ولوازمها وتوابعها ، ومع قواعد اللغة العربية التى نزل بها القرآن الكريم وهو للعلماء وأهل النظر أوجب ، وفى ذلك يقول ابن قطلوبغا " والتأويل لأهل العلم أحكم " .[٧٠]

([٦٨]) شرح المسايرة – ابن قطلوبغا – ج / ١ – ص / ٣٤ .

([٦٩]) تبصرة الأدلة – أبو المعين النسفى – ج / ١ – ص/١٢٣ تحقيق / أ.د. محمد الأنور حامد عيس.

([٧٠]) المرجع السابق – ج / ١ – ص / ٣٢ .

فالمذهبان متفقان على أن ظاهر اللفظ المادى غير مراد ، وهذا ما يعرف بالتأويل الإجمالى ، والخلاف بينهما في التأويل التفصيلى وهو تعيين المراد من اللفظ .

وعلى ضوء هذه الأمثلة التى أوردناها بدءًا من الإمام الأشعرى وأعلام المذهب من بعده رد على متأخرى السلفية الذين يأخذون بظاهر النصوص دون تأويل أو تفويض لها وادعائهم أن أعلام المذهب الأشعرى أخذوا بظاهر هذه النصوص قول باطل يكذبه أعلام المذهب الأشعرى كما رأينا .

الأمر الخامس

التأويل ومذهب السلف

الأمر الخامس

التأويل ومذهب السلف

قلنا سلفًا إن أهل السنة وهم الأشاعرة والماتريدية سلكوا في النصوص الموهمة للتشبيه مسلكين الأول الالتزام بالتفويض وهو مذهب السلف ، والثانى الالتزام بالتأويل وهو مذهب الخلف وفى هذا رد على متأخرى السلفية ومن نحا نحوهم ، وتزداد هذه المسألة إيضاحًا لتعريفنا لمفهوم التأويل ومتى يجب ثم إيراد بعض الأمثلة ليتبيَن منها أن السلف أنفسهم أولوا بعض النصوص الموهمة للتشبيه ومن المفارقات العجيبة أن نرى ابن تيمية الذى ينكر المجاز يؤول بعض النصوص الموهمة للتشبيه وينسب ذلك إلى السلف ، فهو يجوز المجاز الذى أنكره سلفًا ، وهذا هو التأويل بعينه ، وفى هذا أبلغ رد على السلفية المعاصرة التى تدعى أن أهل السنة رجعوا إلى ما قرره متأخرو السلفية ، وهذا أمر يفتقد الدليل والواقع يكذبه ، نقول وبالله التوفيق .

لقد احتلت قضية التأويل مكانًا بارزًا في المذاهب الكلامية ، وتباينت وجهات النظر فيها ، ولا يخلو كتاب من كتب الكلام من مسألة تأويل بعض النصوص الموهمة للتشبيه ، ولما كان الحكم على الشئ فرع عن تصوره كما يقول المناطقة ، رأيت أنه من الواجب علىَ أن أعرض أولاً مفهوم التأويل لغة واصطلاحًا على أن يكون حديثنا عن هذه القضية بإيجاز ،

- **التأويل في اللغة** " من الأول وهو الانصراف أو الرجوع ، أو من (الإيل)

وهو الصرف للتكثير .[٧١] فتأويل ترجيع الشئ إلى غاية المراد منه فهو الرجوع .

- **وأما التأويل في الاصطلاح** : فمهومه صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المحتمل الذى يراه موافقًا للكتاب والسنة ، مثل قوله تعالى ﴿ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ ﴾ [٧٢] ، فإن أراد به إخراج الطير من البيض كان تفسيرًا ، وإن أراد إخراج المؤمن من الكافر أو العالم من الجاهل كان تأويلاً .[٧٣]
- **والتأويل كما يعرفه الماتريدى** مفرقًا بينه وبين التفسير فيقول " التفسير هو القطع على أن المراد من اللفظ هذا والشهادة على الله سبحانه وتعالى أنه عُنى باللفظ هذا والتأويل ترجيح أحد المحتملات بدون القطع والشهادة .[٧٤]

وعلى ضوء هذا النص يتبين لنا " أن الفرق بين التفسير والتأويل أن التفسير هو البحث عن سبب نزول الآية ، والخوض في بيان موضـــع الكلمة من حيث اللغـة ،

والتأويل هو التفحص من أسرار الآيات ." [٧٥]

---

(٧١) الكليات - معجم فى المصطلحات والفروق اللغوية – أيوب بن موسى الحسينى القريمى الكفوى -فصل التاء– ص/٢٦١– تحقيق/عدنان درويش،محمد المصرى– الناشر/ مؤسسة الرسالة بيروت

(٧٢) سورة الأنعام من الآية – ٩٥ .

(٧٣) التعريفات – الجرجانى – ص / ٤٣ .

(٧٤) تأيلات أهل السنة – أبو منصور الماتريدى – ج / ١ – ص / ١٨٥ – تحقيق / إبراهيم عوضين ، السيد عوضين – ط / القاهرة ١٩٧١ م .

(٧٥) بصائر ذوى التميز فى لطائف الكتاب العزيز – مجد الدين بن يعقوب الفيروزآبادى –ج/١ ص/٨٠ – تحقيق – محمد على النجار – ط/ لجنة إحياء التراث – ط/ الأولى ١٩٩٦م .

هذا هو التأويل المقصود وهو استخدام إحدى القواعد التى ذكرها أهل اللغة في فهم النص ، وما يؤول ويرجح إليه المعنى مع ملاحظة أن التأويل أعم من المجاز ، لأنه قد يكون بالكناية . [٧٦]

ولا يقصد بذلك أننا سنقوم بتأويل كل النصوص الواردة ، بل إننا نستخدمه عند الضرورة ، وهى تعارض ظاهر النص القطعى الثبوت الظنى الدلالة مع دليل عقلى برهانى ، أو تعارض النص الظنى الثبوت مع الدليل العقلى الصحيح ، في هاتين الحالتين نرى وجوب التأويل .

ولتفصيل ذلك نقول "يقوم مذهب أهل السنة على الجمع والتآخى بين الشرع والعقل ، إذ لا تعاند ولا تعارض بين صحيح الشرع المنقول والحق المعقول ، لأن مصدرهما واحد وللنص أحوال :

أولاً : إما أن يكون قطعى الثبوت قطعى الدلالة وهو القرآن الكريم ، أو النص النبوى الشريف المتواتر ، وهذا لا تأويل فيه لعدم التعارض أصلاً.

ثانياً : أو يكون النص قطعى الثبوت ظنى الدلالة ، يدل بظاهره على معنى يتعارض مع الدليل العقلى البرهانى ، وهذا النص هو الذى نرى تأويله ، ليتفق مع العقل السليم ، ويرتفع التعارض بين العقل وظاهر النص .

ثالثاً : وقد يكون النص ظنى الثبوت سواء كانت دلالته قطعية أو ظنية ، وهذا يتصور فيما جاء بخبر الآحاد ، وهذا النوع إذا عارضه دليل

([٧٦]) تأويلات السلف لصفات الله تعالى – أ.د- محمد ربيع جوهرى – ص / ٢٣ – ط / الأولى ٢٠١٣م

عقلى صحيح فيجب تأويل ما ثبت بخبر الآحاد ، أو بفحص السند فحصًا جيدًا .[٧٧]

وقد اختلفت الفرق الكلامية في موقفها من التأويل ، ولقد صنف الإمام الغزالى هذا الاختلاف إلى خمسة مواقف على النحو التالى :

الفرقة الأولى : ترفض التأويل وتصديق بما جاء به النقل تفصيلاً وتأصيلاً .

الفرقة الثانية : تباعدوا عن هؤلاء إلى الطرف الأقصى المقابل لهم، ولم يكترثوا بالنقل ، فإن سمعوا في الشرع ما يوافقهم قبلوه ، وإن سمعوا ما يخالف عقولهم زعموا أن ذلك صوره الأنبياء وبذا توسعوا في التأويل .

الفرقة الثالثة : جعلوا المعقول أصلاً فطال بحثهم عنه وضعف عنايتهم بالمنقول فلم تجتمع عندهم الظواهر المتعارضة المتصادمة في بادئ الرأى وأول الفكر المخالف للمعقول ، لكن ما سمعوه من الظواهر المخالفة للمعقول جحدوه وأنكروه وكذبوا راويه .

الفرقة الرابعة : جعلوا المنقول أصلاً وطالت ممارستهم له فاجتمع عندهم الظواهر الكثيرة وتطرفوا من المعقول ولم يغوصوا فيه ، فظهر لهم التصادم بين المنقول والظواهر في بعض أطراف المعقولات .

الفرقة الخامسة : هى الفرقة المتوسطة الجامعة بين البحث عن المعقول و المنقول ،الجاعلة كل واحد منهما أصلاً مهمًا المنكرة لتعارض العقل والشرع وكونه حقًا .[٧٨]

---

(٧٧) المرجع السابق – ص / ٢٤ – ٢٥ .

وإذا كان حجة الإسلام الإمام الغزالى قد أورد في كتابه النفيس (قانون التأويل) اختلاف المذاهب الكلامية في هذه القضية مما يجعلنا نتساءل ماذا عن موقف السلف من هذه القضية ؟ وهو ما نتحدث عنه الآن .

من المفارقات العجيبة أن الإمام ابن تيمية أنكر مذهب التأويل في كتاب الله ، وهو من أبرز العلماء الذين خاصموا هذا المذهب وأولوه عناية فائقة واستبد هذا الجانب بشطر عمره ، وبذل فيه أقصى طاقاته الذهنية الفكرية ، وتشهد بهذا مؤلفاته وآثاره المحفوظة ، لذلك كان غريبًا من الإمام ابن تيمية أن يقول بالتأويل في النصوص الموهمة للتشبيه .

والمطالع لكتب ابن تيمية يرى :

- إنه ينقل التأويل عن غيره من سلف الأمة ، ثم يرتضيه مذهبًا له .
- وأحيانًا ينقل التأويل عن غيره من السلف ثم يضيف إليه تأويلاً جديدًا من عنده .
- وأحيانًا يبتدئ هو القول بالتأويل في بعض المواضع .
- وأحيانًا يعزو التأويل إلى سلف الأمة ويقول إنه مذهب السلف وكرر نسبة التأويل إلى السلف أكثر من مرة .

وفى هذه التأويلات تكمن صور من المجاز لا فكاك عنها وإن لم يسم هو ذلك مجازًا .[٧٩]

([٧٨]) قانون التأويل – الإمام أبو حامد الغزالى – ص / ١٢٤ – ١٢٥ – ضمن مجموعة رسائل الإمام -الغزالى .

([٧٩]) المجاز فى اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع – عرض وتحليل ونقد – أ.د . عبد العظيم المطعنى – ج / ٢ – ص / ٨٢٩ – الطبعة الأولى – مكتبة وهبة .

وهاك بعض الأمثلة التى يتضح من خلالها تأويلات السلف لبعض النصوص الموهمة للتشبيه من جهة ، ومن جهة أخرى ثبوت المجاز عن ابن تيمية الذى لم يستطع الفكاك عنه .

- قال تعالى : ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ [٨٠] ، أول بن عباس رضى الله عنهما اليد في هذه الآية (بالقوة).[٨١]

- قال تعالى : ﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ ﴾[٨٢] ، قال الإمام الطبرى " يقول تعالى ذكره : " وقالت اليهود " من بنى إسرائيل " يد الله مغلولة " يعنون أن خير الله ممسك ، وعطاءه محبوس عن الاتساع عليهم ، كما قال تعالى ذكره في تأديب نبيه صلى الله عليه وسلم " ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط " وإنما وصف تعالى ذكره اليد بذلك ، والمعنى: العطاء لأن عطاء الناس وبذل معروفهم الغالب بأيديهم ، فجرى استعمال الناس في وصف بعضهم بعضًا إذا وصفوه بجود وكرم ، أو ببخل وشح وضيق ، بإضافة ما كان من ذلك من صفة الموصوف إلى يديه .

فخاطبهم الله بما يتعارفونه ، ويتحاورنه بينهم في كلامهم فقال " وقالت اليهود يد الله مغلولة " يعنى بذلك أنهم قالوا : إن الله يبخل علينا

([٨٠]) سورة الذاريات – الآية ٤٧ .

([٨١]) تفسير الطبرى – جامع البيان فى تفسير القرآن – الحافظ بن جرير الطبرى – ج/ ٢٧ – ص /٧ – تحقيق د / عبد الله بن عبد المحسن التركى بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر – الناشر / دار هجر للنشر والتوزيع – ط / الأولى القاهرة – ١٤٢٢هـ -٢٠٠١ م .

([٨٢]) سورة المائدة – صدر الآية – ٦٤ .

ويمنعنا فضله ، فلا يفضل كالمغلولة يده ، الذى لا يقدر أن يبسطها بعطاء ، ولا بذل معروف ، تعالى الله عما قال أعداء الله – فقال الله مكذبهم ومخبرهم بسخطه عليهم " غلت أيديهم " .[٨٣]

وكذلك أول أبن عباس الوجه في قوله تعالى﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ [٨٤] ، قال الوجه عبارة عنه تعالى"[٨٥] ، وقال الشوكانى " الوجه عبارة عن ذاته تعالى ووجوده ، كما ذكر الحافظ البيهقى في كتابه "الأسماء والصفات " أن النضر بن شميل السلفى قال : إن معنى حديث حتى يضع الجبار فيها قدمه " أى " من سبق في علمه أنه من أهل النار " .[٨٦]

وقد أول ابن عباس رضى الله عنهما النسيان الوارد في قوله تعالى ﴿ فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَٰذَا ﴾ [٨٧] ، بالترك ، كما في تفسير الطبرى حيث قال ابن جرير" أى ففى هذا اليوم ، وذلك يوم القيامة ننساهم يقول نتركهم في العذاب" .

---

(٨٣) تأويلات السلف لصفات الله تعالى – أ.د. محمد ربيع جوهرى – ص /٥٩ – ٦٠ – نقلاً عن جامع البيان للطبرى .

(٨٤) سورة الرحمن – الآيتان ٢٦ – ٢٧ .

(٨٥) الجامع لأحكام القرآن – القرطبى – ج / ١٧ – ص / ١٦٥ – تحقيق / هشام سمير البخارى – الناشر / عالم الكتب – الرياض السعودية – ط / ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣م .

(٨٦) الأسماء والصفات – الإمام البيهقى – ص / ٤٤٤- قدم وعلق عليه / محمد زاهد الكوثرى – الناشر /المكتبة الأزهرية للتراث – ط / ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م .

(٨٧) سورة الأعراف من الآية ٥١ .

فقد أول ابن جرير النسيان بالترك وهو صرف لهذا اللفظ عن ظاهره لمعنى مجازى ، ونقل الحافظ ابن جرير هذا التأويل الصارف عن الظاهر ورواه بأسانيده عن ابن عباس ومجاهد وغيرهم .[٨٨]

كما قال الإمام النووى في شرحه لصحيح مسلم عند حديث النزول: " في الحديث وشبهه من أحاديث الصفات وآياتها مذهبان مشهوران .

فمذهب جمهور السلف وبعض المتكلمين : الإيمان بحقيقتها على ما يليق به تعالى وأن ظاهرها المتعارف عليه في حقنا غير مراد ولا نتكلم في تأويلها مع اعتقادنا تنزيه الله سبحانه عن سائر سمات الحدوث .

والثانى : مذهب أكثر المتكلمين وجماعة من السلف وهو محكى عن مالك والأوزعى إنما يتأول على ما يليق بها بحسب بواطنها ، فعليه الخبر مؤول بتأويلين أى المذكورين ".[٨٩]

وقد حكى ابن تيمية في معية الله وقربه أربعة مذاهب ، وأرتضى منها مذهبًا واحدًا هو المذهب الرابع ، ونسبه إلى سلف الأمة من أئمة الدين والعلم وشيوخ العلم والعباد كما يقول ابن تيمية نفسه " إنهم أمنوا بجميع ما جاء به الكتاب والسنة من غير تحريف للكلم ، وأثبتوا أن الله تعالى فوق سمواته ، وأنه على عرشه بائن من خلقه ، وهم بائنون منه ، وهو أيضًا مع العباد عمومًا بعلمه ، ومع أنبيائه وأوليائه بالنصر والتأييد والكفاية ".[٩٠] وبعد أن أسند هذا التأويل إلى السلف عمومًا عاد فأسند

([٨٨]) تفسير الطبرى – ج / ٨ – ص / ٢٠١ .

([٨٩]) صحيح مسلم بشرح النووى – ج / ١- ص / ٢٠٥ –ط/ دار إحياء التراث العربى – بيروت – الثانية ١٣٩٢هـ .

([٩٠]) بيان تلبيس الجهمية – ابن تيمية – ج / ١ – ص / ٥٦٦ – تحقيق / محمد بن عبد الرحمن بن قاسم – الناشر / مطبعة الحكومة – مكة –ط / الأولى ١٣٩٢هـ .

إلى الإمام أحمد شيخ المذهب قال : إن حنبل بن إسحاق سأل الإمام أبا عبد الله عن قوله تعالى ﴿ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ﴾ ، فقال : علمه : عالم الغيب والشهادة محيط بكل شئ " ، إذن فلفظ المعية والقرب هنا مصروفان عن ظاهرهما ، والسر في الصرف هو نفى المماثلة الحسية . وهذا ما يقوله مجوزو المجاز في مثل هذه المواضع القرب والمعية – وهما عند المجازيين إن لم تُسغ فيهما الكفاية لجواز إرادة المعنى الظاهر فيها ساغ فيهما المجاز المرسل بكل يسر .[٩١]

وقد نقل الإمام الذهبي تأويل سفيان الثوري (للمعية) عند ترجمته له رضى الله عنه أنه سئل عن قوله تعالى " وهو معكم أين ما كنتم " قال " بعلمه " .[٩٢]

وظاهر من هذا التأويل أن ابن يتمية صرف لفظ " مع " عن ظاهره ليس فيما يتصل بالله من المعاني فحسب بل عمم الصرف حتى في المواضع التي لا يضر فيها إبقاء اللفظ على ظاهره كما في " والذين معه " وهو هنا جار على سنن العربية وبيانها الجميل وفى " معية الله " مع المسافر وأهله قال إنه لا يلزم من ذلك أن يكون ذات الله مختلطة بذواتهم ، ولكن الذى يلزم ابن تيمية منه هو التأويل بصرف اللفظ عن ظاهر معناه لداع يدعو إلى ذلك الصرف لغويًا كان أو شرعيًا أو عقليًا أو عرفًا أو مشاهدة وحسًا ، وهذا هو المجاز الذى يأباه ابن تيمية جدلاً ويقبله عقلاً .[٩٣]

---

(٩١) المجاز عند الإمام ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار – أ.د / عبد العظيم إبراهيم محمد المطعنى –ص / ١١ – ط/ الأولى – ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

(٩٢) سير أعلام النبلاء – الذهبى – ج / ٧ – ص / ٢٧٤ – تحقيق / مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط – الناشر / مؤسسة الرسالة ط/ الثالثة ١٩٨٥م .

(٩٣) المجاز فى اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع عرض وتحليل ونقد – ج/٢ – ص/٨٣٣ .

تعقيب

أولاً : ثبت لنا من خلال البحث أن السلفية المعاصرة أخذوا بظاهر الآيات فقط دون أدنى تدخل من العقل ، بل آمنوا بظاهرها الذى لا يليق بالله سبحانه وتعالى ونفوا أن يكون للعقل مدخلاً في التشريع والاجتهاد ، ولا شك أن أصحاب هذا الاتجاه يمثلون اتجاهًا لا عقليًا يبتعد عن روح الإسلام ابتعادًا واضحًا ، على عكس ما يقول به السلف الذين يأخذون بالآيات القرآنية كما جاءت ولكنهم يفوضون الكيف إلى الله سبحانه مع اعتقادهم أنه لا يوصف بصفات البشر ومع تنزيههم له عن النقائص خلافًا للحشوية ومتأخرى السلفية الذين حددوا الكيف .

ثانياً : تبين لنا من خلال البحث أن بعض الباحثين المعاصرين ليس أمينًا ولا موضوعيًا في نسبته للإمام الأشعرى والأشاعرة من بعده من أنهم قد رجعوا عن المذهب الأشعرى وأصبحوا في زعمه متبعين لمذهب ابن تيمية والسلفية المعاصرة ، والدارسة والواقع يكذبان ذلك ، حيث أجمع أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية من مراجعهم الأصلية أن المذهب المتبع في النصوص الموهمة للتشبيه هو التفويض أو التأويل ، وهم قد سلكوا هذا المسلك أخذًا من القرآن الكريم يقول عز من قائل﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ .[٩٤]

(٩٤) سورة آل عمران – الآية ٧ .

ثالثًا : ثبت من خلال البحث أن ابن تيمية الذى أنكر المجاز في القرآن هو نفسه في بعض القضايا العقدية أقر به وبالتالى جوز ما أنكره سلفًا من المجاز كما إنه أوَل ظواهر النصوص الموهمة للتشبيه ناسبًا ذلك إلى السلف تارة وإلى الإمام أحمد بن حنبل تارة أخرى ، وبتحقيق المسألة وجدت أن السلف الصالح قد أوَلوا بعض هذه النصوص الموهمة للتشبيه وهذا أبلغ رد عليه وعلى أمثاله من السلفية المعاصرة الذين أدعوا زورًا وبهتانًا الأخذ بظواهر هذه النصوص الموهمة للتشبيه .

رابعًا : ظهر لنا من خلال البحث أن منهج أهل السنة والجماعة وهم الذين جمعوا بين العقل والنقل معًا يقوم على تقديم الشرع على العقل إلا أنهم جعلوا للعقل مدخلاً في فهم الشرع ، كما أشارت إلى ذلك آيات القرآن الكريم .

وهكذا يتوسط أهل السنة والجماعة بين طرفين هما الحشوية والمعتزلة ، فهم لا يعزلون العقل عن الشرع كالحشوية ولا يقدمون العقل على الشرع كالمعتزلة ، وإنما يجمعون بينهما بحيث لا يقدمون منهجًا لحساب منهج آخر ، فالعقل نعمة من الله سبحانه وتعالى ، والشرع من عند الله سبحانه وتعالى ، ومن هنا فلا تناقض بينهما لأن المصدر واحد وهو الله العليم الخبير بطبائع الناس وعقولهم .

وهكذا فأهل السنة والجماعة ومنهم الأشاعرة قد جمعوا بين مقتضيات الشرائع وموجبات العقول ، وتحققوا من أنه لا معاندة بين الشرع المنقول والحق المعقول .

خامسًا : ثبت لنا من خلال البحث أن الأشاعرة أقروا التأويل كما أقره غيرهم كالمعتزلة ، وفى التأويل الأشعرى ليس هناك خوف على

الظواهر القرآنية والآحاديث النبوية " طالما أن الأمر متصل باللسان العربى ، كما نجد أن الصلة بين المعنى واللفظ غير مفقودة مع تفويض علم المعنى الحقيقى بعد ذلك إلى الله تعالى .[٩٥]

يقول الأشعرى " وجملة قولنا : إنا نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله وبما جاءوا به من عند الله ، وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نرد من ذلك شيئًا ، وأن الله عز وجل إله واحد ، لا إله إلا هو ، فرد صمد ، لم يتخذ صاحبة ولا ولدًا ، وأن محمدًا عبده ورسوله ، وأن الجنة والنار حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور ، وأن الله تعالى استوي على العرش على الوجه الذى قاله ، و المعنى الذى أراده ، واستواءًا منزهًا عن المماسة ، والاستقرار والتمكين ، والحلول والانتقال ، لا يحمله العرش بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته ، ومقهورون في قبضته ، وهو فوق العرش وفوق كل شئ إلى تخوم الثرى ، فوقية لا تزيده قربًا إلى العرش والسماء بل هو رفيع الدرجات عن العرش ، كما أنه رفيع الدرجات عن الثرى ، وهو مع ذلك قريب من كل موجود ، وهو أقرب إلى العبد من حبل الوريد ، وهو على كل شئ شهيد .[٩٦]

ويقول الباقلانى " وأخبر سبحانه أنه ذو الوجه الباقى كما قال تعالى :﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾[٩٧] ، وقال تعالى﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ

---

(٩٥) قضية التأويل بين الشيعة وأهل السنة – عرض وتقديم أ- د / عبد المنعم فؤاد – ص / ١٠٧ – ط/ دار المنار القاهرة – ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م .

(٩٦) الإبانة عن أصول الديانة – الأشعرى – ص / ٢٠ – ٢١ – تحقيق / د / فوقية حسين محمود – ط / دار الأنصار – ١٣٩٧هـ .

(٩٧) سورة القصص – من الآية – ٨٨ .

وَٱلۡإِكۡرَامِ ﴾ [٩٨] ، واليدين اللتين نطق بإثباتهما له القرآن ، في قوله تعالى ﴿ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ ﴾ [٩٩] وقوله تعالى ﴿ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ ﴾ [١٠٠] ليستا بجارحتين ، ولا ذوى صورة وهيئة ، والعينين اللتين أفصح بإثباتهما من صفاته القرآن فقال عز وجل ﴿ وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ ﴾ [١٠١] ، وقال ﴿ تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا ﴾ [١٠٢] ليست بحاسة من الحواس ، ولا تشبه الجوارح والأجناس".[١٠٣]

وقال في موضع أخر " فإن قيل أليس قد قال : ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [١٠٤] قلنا : بلى قد قال ذلك ، ونحن نطلق ذلك وآمثاله على ما جاء في الكتاب والسنة ، لكن ننفى عنه أمارة الحدوث ونقول :أستواؤه لا يشبه استواء الخلق ، ولا نقول إن العرش له قرار ، ولا مكان ، لأن الله كان ولا مكان ، فلما خلق المكان لم يتغير عما كان ".[١٠٥]

سادساً : تبيَن لنا من خلال البحث أن المدرسة الماتريدية وهى الجناح الثانى لمذهب أهل السنة وقفت موقفًا وسطًا من النصوص الموهمة للتشبيه مثل الأشاعرة حيث بينت موقف السلف والخلف من هذه

([٩٨]) سورة الرحمن – الآية ٢٧ .

([٩٩]) سورة المائدة – من الآية ٦٤ .

([١٠٠]) سورة ص / من الآية ٧٥ .

([١٠١]) سورة طه – عجز الآية ٣٩ .

([١٠٢]) سورة القمر – صدر الآية ١٤ .

([١٠٣]) الإنصاف – الباقلانى – ص / ٢٣ – تحقيق / الشيخ الكوثرى – ط / المكتبة الأزهرية للتراث.

([١٠٤]) سورة طه – الآية ٥ .

([١٠٥]) الإنصاف – الباقلانى – ص / ٢٤ – تحقيق / الشيخ الكوثرى .

النصوص ويتجلى ذلك في طريقين هما ، التفويض والتأويل ، فاللائق بالعوام سلوك طريق التسليم ، واللائق بأهل النظر سلوك طريق التأويل ، فالتسليم أسلم للعوام التى لا تحتمل عقولهم دقائق الكلام ، حتى لو سألوا عن هذه الآيات والأخبار المتشابهة زجروا عنها ، والتأويل لأهل العلم أحكم .

سابعاً : ومما يؤكد ذلك ما ذكره بعض الباحثين المحدثين حيث يقول " إذا راقبنا تطور حياة علماء الكلام في المذهب الأشعرى ، فإنا نجد أن السمة الغالبة في معظمهم تظهر حقيقتين هامتين **هما** :

الأولى : إن هؤلاء العلماء كانوا يلجأون إلى الأساليب الكلامية والمناهج الفلسفية والتأويل ليواجهوا المشككين من أعداء الإسلام ، الذين أرادوا الطعن فيه ، وذلك بالطعن في القرآن بأنه يشتمل على ما يفيد التجسيم والتشبيه ، مما يتنافى مع ما يقرره العقل من التنزيه الكامل لله سبحانه وتعالى ، وليدفعوا ضلالات أهل الأهواء من المجسمة والمشبهة الذين انحطوا بمعبودهم فجعلوه صنمًا من الأصنام العلوية ، أو إنسانًا سماويًا لأنهم قالوا إنه جسم من الأجسام ، ووصفوه بصفات المخلوقين ، ومن عبد جسمًا فقد عبد صنمًا .

الثانية : إنهم إذا صاروا في طريق النضوج الفكرى تبيَن لهم لطول معاناتهم بهذه الأساليب والطرق الكلامية والفلسفية ، وبنور من الله تعالى أن فائدة هذه الأساليب والطرق في الوصول إلى اليقين ، واقناع المشككين وأهل الأهواء أقل من الضرر الذى يترتب على الالتجاء إليها ، لذلك فإنهم كانوا يجنحون إلى ترك الأساليب الكلامية والتأويل ، وينفضون أيديهم من الجدال في الدين ، ويرجعون إلى طريقة السلف في أمر العقائد

وهى الإيمان بدون خوض ولا بحث ولا تفتيش ، وتفويض المعنى إلى رب العالمين ، والاستسلام والتسليم والقول ، آمنا وصدقنا ، كل من عند ربنا ، وكانوا يرون أهل هذه الطريقة أسلم وآمن في الوصول إلى الجنة والفوز برضا الله رب العالمين .[١٠٦]

وإذا كان لنا من تعليق على هذا النص فإننا نرى وجوب التأويل وضرورته في هذا العصر الذى كثر فيه التشكيك في قضايا العقيدة وإثارة الشبهات من كل فج عميق ، وكثرة الطاعنين بقصد أو بدون قصد في الإسلام ، وهذا لا يتنافى مع إننا نسلك طريق التفويض مع العامة فالتسليم في أيامنا هذه إذا تعلق بالعوام والعلماء فقد يؤدى إلى الوقوع في الشبيه .

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم وأن ينفع به المسلمين وطلاب العلم أجمعين ،وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

أ – م / جمال سعد محمود جمعه
أستاذ العقيدة والفلسفة المتفرغ
بكلية أصول الدين – بالقاهرة

(١٠٦) فلسفة علم الكلام فى الصفات الإلهية – أ- د / عبد العزيز سيف النصر – ص / ١٩١ .